التنمية الاقتصادية في إفريقيا:
الفرص والقيود

أ. حفيظة طالب

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية – مخبر الدراسات السياسية والدولية – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس/ الجزائر

يُعدّ مفهوم «التنمية» من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبيرٍ من قِبل الباحثين والأكاديميّين؛ لما له من أهميةٍ بالغةٍ على المستويين الفكريّ والعملي، فدول العالم الثالث عموماً، ودول إفريقيا خصوصاً، قد عرفت عدة مشكلات، مما دفع العديد من المفكرين إلى تجديد علم السياسة من خلال دراسة مواضيع ومناطق كانت متجاهلة قبل خمسينيات القرن العشرين، لذا تعدّ «التنمية الاقتصادية» من المجالات التي أضافت الكثير لعلم السياسة وحقله الخاصّ بالدراسات المقارنة.

فإذا كانت عمليـــة التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرةٍ مستمرةٍ نحو تحقيق الرفاه والتقدّم في الغـــرب؛ فإنها في إفريقيـــا وجدت صعوبةً كبيرةً في التجســـيد الميداني، بفعل جملةٍ من العراقيل الداخلية والخارجية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أهمّ العوامـــل التي جعلت إفريقيـــا، تلك القارة التي تزوّد العالم وتُنعش اقتصاده بمواردها المتنوعة، قارةً تعاني العديد من المشـــكلات الاقتصادية داخليّـــاً ودوليّـــاً، وتبيان مـــا إذا كانت مرتبطة بخصوصية البيئة الإفريقية أو بعوامل أخرى؟!

وعلى ضوء ما تقدّم؛ يمكن طرح الإشـــكالية الآتية: كيف يمكن تفســـير العجـــز الذي تعانيه الدول الإفريقيـــة من حيث التنمية الاقتصادية؟ ولفَهْم وتفســـير الظاهرة المدروســـة سينطلق البحث مـــن فرضية: أنه كلما تمكّنت الدولة في إفريقيا من تحقيق الاســـتقرار الداخلي؛ تمكّنت من تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجالات التنمية الاقتصادية.

وعليه؛ ســـتحاول الدراســـة تناول «التنمية الاقتصاديـــة» بالمفهوم الشـــامل، وواقعها في إفريقيا، ومن ثمّ التطرق إلى العوامل المتســـبّبة في غيابها، إضافة إلى أهمّ المبادرات الإقليمية والجهود الدولية التـــي تمّ تبنّيها من أجل تنمية إفريقيا اقتصاديّاً، وســـتُختم ببعض المقترحات والاستراتيجيات للنهوض بالقارة، والقضاء على مظاهر الفقر والتخلّف فيها.

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

في البداية؛ لا بدّ من التعرّف على مصطلح «التنمية» بشكلٍ عام، ثمّ في المجال الاقتصادي؛ لأنّ التنميـــة بمفهومهـــا الشـــامل تتضمّن عدة مجالات.

أولاً: تعريف التنمية:

«التنمية» لغة: مصـــدر الفعل «نمَّى»، «نمَّى» الشـــيءَ «تنمية»: جعله نامياً (أي زاده ورفعه)، و «تنمَّى تنمياً»؛ أي الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر[١].

«التنمية» اصطلاحاً: هي سياســـة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلّص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي[٢].

وهناك مَن يرى أنّ «التنمية» تشـــمل تطوير القيم والمعايير والهياكل الاجتماعية، وبذلك هي تختلف عن «النمو الاقتصادي»، في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحّة، الحريات المدنية والسياسية، في حين أنّ «النمو الاقتصادي» ليس ســـوى ظاهرة كمّية تعبّر عن تراكم الثروة[٣].

و «التنمية» بشـــكلٍ عام: هي عملية تتضمن تغيّـــرات عدّة، تشـــملُ مختلف جوانـــب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجـــات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محـــدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معيّن.

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية:

ظهور هـــذا المفهوم كان لأول مرة في كتاب آدم ســـميث Adam Smith (ثـــروة الأمـــم)

(١) فؤاد أفرام البستاني: معجم منجد الطلاب، ص (٨٤٠، ٨٤١).

(٢) عبدالوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، د س ن، ص٧٩٥.

(٣) Philippe Deubel, Les stratégies de développement, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation France, France : 2008, p.463.

عـــام ١٧٧٦م، ويعدّ الأطروحـــة الأولى للتنمية الاقتصاديـــة، بحيـــث شـــكّل دراســـة منهجية للمشـــكلات والعمليـــات التنموية فـــي المجال الاقتصاديّ فـــي دول أمريكا اللاتينية، آســـيا، وإفريقيا[١].

وتعدّ «التنمية الاقتصادية» من بين المفاهيم الحديثة التي جذبت اســـتقطاب واهتمام علماء الاقتصاد في بدايات القرن العشرين، خصوصاً في مناطق الدول النامية، لذلك وردت له العديد من التعاريف:

حيـــث عُرّفت «التنميـــة الاقتصادية» بأنها: «عملية مهتمة بالتخصّص والاســـتغلال الكفء للموارد الإنتاجيـــة الموجودة، النادرة والمعطلة، وهي تســـعى لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن»[٢].

كما عرّفها قســـم التنمية الحضرية بالبنك الدولـــي بأنهـــا: «تعزيز القـــدرات الاقتصادية من أجل تحســـين مســـتقبل الدولة الاقتصادي ومستوى المعيشـــة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشـــركاء من القطـــاع الحكوميّ وقطاع الأعمال بالإضافة إلـــى القطاع غير الحكومي، بالعمل بشـــكلٍ جماعيٍّ من أجـــل توفير ظروفٍ أفضل لتحقيق النمـــو الاقتصاديّ وخلق فرص العمل»[٣].

وفي هذا الصدد؛ يرى تشـــارلز كندلبيرغر Charles P.Kindeleberger وبـــروس هيريك Bruce Herrick : أنّ مفهوم «التنمية الاقتصاديـــة» هو مفهـــومٌ متعـــدّد المتغيّرات، حيث ينطوي على التحســـينات النوعية والكمية للاقتصاد فـــي الدولة، بمعنى الانتقال من حالةٍ إلـــى أخرى، وفي الوقت نفســـه يشـــتمل على التغيرات الاجتماعية والسياســـية والاقتصادية، فجوهـــر هذا المفهوم ينصّ علـــى توفير الرفاه المادي، خصوصاً للأشخاص الذين يعانون من أدنى مستوى للدخل، وذلك بالعمل على رفعه إلى مستوى أعلى للقضاء على الفقر[٤].

فـــي حيـــن يـــرى آخـــرون بـــأنّ «التنمية الاقتصادية» تشـــير إلى: «الاستثمار في الأفكار الجديدة ونقـــل المعرفة، وذلـــك متوقّفٌ على الأداء الجيد للمؤسّسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى التعاون بين القطاعَيْن العامّ والخاص»[٥].

وفي هذا الصدد؛ ينطلق الطرح الرأسماليّ للتنمية من فكرة أنّ الاقتصاد هو المكوّن الرئيس لتركيبة الحياة السياسية والاجتماعية، مما يجعل التنمية الاقتصاديـــة والديمقراطية متلازمتَيْن، تكمل إحداهمـــا الأخرى، لأنّ الأولى في أدبيات الطَـــرْح الرأســـماليّ تقـــود نحو تغييـــر القيم المجتمعية بما يخدم أهداف الديمقراطية، من حيث: العدالة التوزيعية – المشـــاركة السياسية – المســـاءلة والشـــفافية، حيـــث إنّ «التنمية الاقتصادية» تؤدّي إلـــى انتعاش الدخل القومي

(١) Michael P. Todaro and Stephan C. Smith, Economic development, united state: congress cataloging - in- publication data, edition 11. 2012, p07.

(٢) هاني حلاوة: الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، ص ٥٩.

(٣) قسم التنمية الحضرية، البنك الدولي: «التنمية الاقتصادية المحلية»، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص٨.

(٤) Maryann feldman and others, «Economic development a definition and model for invesment», Available at: https://www.eda.gov/tools/files/research-reports/investment-definition-model.pdf

(٥) Concept of economic development and its measurement», Available at: http://shodhganga._11/11/12950/inflibnet.ac.in/bitstream/10603 chapter%203.pdf

بما يحقّق الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتمكّنهم من الاهتمام بالشؤون السياسية المختلفة. ولكن ما يُعاب على هذا الطَرْح هو نشأة الديمقراطية الغربية التي ظهـــرت على أنقاض انهيار النظام الإقطاعي وبروز الطبقة البورجوازية التي تولّت إدارة الملفـــات الاقتصادية، وتقاســـمت الأدوار السياســـية لخدمـــة مصالحهـــا الخاصّة على حساب باقي فئات المجتمع[١].

وفي ســـياق آخر؛ نجد طَرْحاً مغايراً؛ يربط بين «التنمية السياسية» و «التنمية الاقتصادية» كشرطٍ أساسيٍّ لبلوغ التنمية بمفهومها الشامل والتقدّم في عمليات الديمقراطية، ومن الواضح جدّاً أنّ بلوغ «التنمية السياســـية» من شأنه أن يســـهّل النمو، ويعجّل ســـير عمليـــات «التنمية الاقتصادية» في جميع المجالات، فهي الضامن لتطويـــر البنيـــة التحتية للدولـــة، وفي الوقت نفســـه اعتراف بمبدأ الديمقراطيـــة واحترام حقوق الأقليات وقبـــول التنوع الثقافي والعدالة في التوزيع. أما غيابها فســـيعيق تحديث البنى التحتية الاجتماعية والسياســـية والاقتصادية، ومنه لن يجد المســـتثمرون فـــي القطاع العامّ والخاصّ بيئةً مناســـبةً لنشاطهم، مما سيعرقل بلـــوغ التنميـــة الاقتصادية، ومنه الاســـتقرار السياسيّ للدولة.

والعمـــل بهـــذا الطَـــرْح يجعلنا نقـــرّ بأنّ العائق الرئيس المتســـبّب في غيـــاب التنمية؛ راجـــع لانعدام الديمقراطية فـــي معظم الدول الإفريقية، ولكن لـــو قارنّا نُظُم الحكم في هذه القارة مع نُظُم أخـــرى، كالصين مثلاً، لوجدنا أنها نظام تسلّطي، ولكنها في الوقت نفسه دولة صاعدة، تمكّنت من تحقيق مســـتويات مرتفعة

يُعدّ العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلّص من فخّ التبعية

فـــي التنمية، من ثمّ نصل إلـــى مقولة مفادها: أنّ الديمقراطيـــة والتنمية السياســـية ليســـتَا ضروريتَيْـــن لتحقيق التنميـــة الاقتصادية؛ لأنّ النظام التســـلّطي في الصيـــن نجح في إدماج الشعب في النظام السياسي؛ من خلال استثمار فوائـــد التنمية الاقتصادية في تعبئة المواطنين اجتماعيّاً[٢].

ومنـــه نســـتنتج أنّ العلاقة بيـــن «التنمية السياســـية» و «التنميـــة الاقتصاديـــة» هـــي علاقة تفاعليـــة، بحيث هنالك تأثيـــرٌ متبادلٌ بينهمـــا، فالتنميـــة الاقتصادية تســـاعد على تحقيق الاســـتقرار الداخلـــي، بفضل ضمانها للاحتياجات الضروريـــة للمواطنين، وإضفائها لعنصـــر الشـــرعية علـــى ممارســـات النظام السياسيّ نتيجة قبول سياســـاته الاقتصادية، بينما غياب ذلك سيؤدي إلى خلق التوتر داخل الدولة، ويهدّد اســـتقرارها، وأمنها السياســـي والاجتماعي، والأمر نفســـه بالنســـبة للتنمية السياســـية التي تُعدّ شرطاً أساســـيّاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

(١) عمار علي: «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية»، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥، ٢٠١٤، ص٤.

(٢) رضوان بروسي: «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٩، مارس ٢٠١٣م، ص (١٩-٢٠).

المحور الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

تُعدّ قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع «التنمية الاقتصادية» في إفريقيا لا بدّ من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

فإفريقيا هي القارة التي تمثّل ٦٪ من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة ١٥٨٧٣, ٣٠٤كم٢، وتضمّ ٥٤ دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلاتٍ ضخمةٍ في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن ٥٤٪ من احتياطي البلاتين العالمي، و ٧٨٪ من الماس، و ٤٠٪ من الكروم، و ٢٨٪ من المنغنيز في حوالي ١٩ دولة، كما أنّ ٤٦ دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى[١]، وهذا ما توضحه الخريطة ١.

ويتوزّع النفط بكمياتٍ مرتفعة جدّاً في كلٍّ من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطيّ الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كلٍّ من الجزائر ومصر، وبنسبٍ أقلّ في نيجيريا وليبيا، إضافةً إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كلٍّ من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكّل ثروةً ومصدراً مهمّاً للطاقة على غرار اليورانيوم.

(١) Kingsley leghbor, «Ressources minières: la fin d'une malédiction?», Magazine Afrique Renouveau, April 2014, Disponibl sur: http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-99une-mal%C3%A9diction%80%d%E2

وبذلك يتضح أنّ كلّ دولة إفريقية تختصّ بإنتاج موردٍ أو معدنٍ معين.

ولكن برغم كلّ هذه الموارد؛ فإنّ القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، وتوضيح ذلك عبر ما يأتي:

جدول ١: يوضح تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م[٢]

الدولة	الترتيب
الجزائر	٨٣
ليبيا	٩٤
تونس	٩٦
مصر	١٠٨
الغابون	١١٠
جنوب إفريقيا	١١٦
سوازيلاند	١٥٠
غانا	١٤٠
نيجيريا	١٥٨
السودان	١٦٧

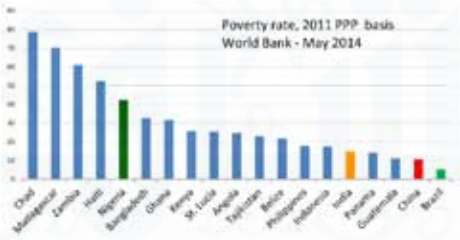

شكل ١: منحنى بياني لترتيب الدول الفقيرة حسب الناتج المحليّ الإجمالي لعام ٢٠١٤م[٣]

(٢) المصدر: www.imf.org

(٣) المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية – «التنمية في كلّ عمل»، ٢٠١٥م، ص٣٩.

بالنظر إلى (الجدول ١): نجد أنّ الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكانٍ ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة ٨٣، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة ١١٦ و ١٥٨ على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط؛ وإنما تجاوزه، فحسب الرسم البياني الممثل في (الشكل ١) فإنّ دول إفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميّاً، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر في تشاد مثلاً يصل إلى ٨٠٪، ولكن السؤال المحيّر هو نيجيريا؛ لأنها الدولة الأولى اقتصاديّاً في إفريقيا[١]، وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة ٤٢٪.

وهذا يعني أنّ الخلل ليس في النموّ الاقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأنّ نيجيريا بادرت بمجموعةٍ من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثراً جدّاً بالقروض، وتمكّنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى ٧٪ في مستوى الناتج المحليّ الحقيقيّ منذ عشر سنوات تقريباً، بالإضافة إلى نموّ القطاعات الأخرى بشكلٍ متزايد، فكلٌّ من قطاعَي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحليّ الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعيّ الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإنّ الوضع الداخليّ الهشّ جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء[٢].

وعليه؛ يمكن القول بأنّ العبرة ليست في امتلاك المورد؛ وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المحور الثالث: عوامل غياب التنمية في إفريقيا:

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصيةٍ من حيث: البنية التحتية، تنوّع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليّاً.

١ - العوامل الطبيعية:

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرّضاً للتغيّرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبّب في غياب القدرة على التكيّف في العديد

(١) حسب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤م: بلغ الناتج القومي لنيجيريا ما يقارب ٥١٠ مليار دولار؛ مما سمح لها بتصدّر قارة إفريقيا اقتصاديّاً، ولكن هنالك فئة سكانية كبيرة جدّاً تعيش بأقلّ من ٢ دولار، وهذا راجع إلى غياب العدالة التوزيعية والانقسام الإقليمي بين الشمال والجنوب، والذي يعكس وجود صراعات عرقية ودينية، وهو ما يؤثّر على استقرار البلاد وأمنها السياسي والاجتماعي. انظر: حسناء عبد الفتاح، «نيجيريا العملاق الاقتصادي القادم»، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد ١٣، جويلية/يولية ٢٠١٤م، ص٣.

(٢) تقرير صادر عن وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، «نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى ٢٠١٦م»، الرابط: http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR.pdf

من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النُّظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرّر القطاع الزراعيّ والفلاحيّ في عدّة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان - مالي- الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحّر في ربوع القارة.

٢ - العوامل المجتمعية:

إنّ غياب الدولة ومؤسّساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدّي إلى غياب التنمية، والسبب راجعٌ إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دَوْرها الأساسيّ المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرّد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد؛ نتيجةً للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصّة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، فعجز هذه الدولة راجعٌ إلى مساهمتها في تغييب عنصر الهوية الجامعة؛ بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معيّنة يحتكرون السلطة والثروة.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسّساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثمّ وسّعت الهوّة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا؛ لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقيّ في كينيا؛ نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلميّ بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ ١٠٠ قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجاً للاستقرار السياسيّ والتعايش الدينيّ في إفريقيا[١]، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديّاً، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموّاً في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدّل إنتاجها المحليّ ٦,٩٪ في ٢٠١٤م، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديّاً وتنمويّاً بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإنّ ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل؛ لأنّ التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويّاً[٢].

٣ - العوامل السياسية:

إنّ السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة؛ راجعٌ

(١) علي جبريل الكتبي: «تنزانيا في إفريقيا: نموذج الاستقرار السياسي والتعايش الديني»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل ٢٠١٥، ص (٣-٥).

(٢) United Nation, united republic of tanzania, «economic commision for africa, contry profile», 2015, p.4.

إلى انشـــغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غـــرض الوصول إلى الســـلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرّد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعدّ من ســـمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتـــمّ الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباســـتغلال الضعف الاقتصادي كسببٍ لتنحية النّخب التي لا تخدم المصالح العســـكرية، وهذا ما ســـاد في كلٍّ من أوغندا في ديسمبر ١٩٩٩م، وغينيا بيســـاو ٢٠٠٣م، ومن هنا تظهر ســـيطرة المصالح الضيقة على حســـاب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشّـــي الفساد ونخره لكلّ الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

وبالعودة إلى انقلاب أوت/أغسطس ٢٠٠٨م في موريتانيا؛ نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد؛ لأنّ دلالة الانقلاب ومضمونه تنضوي على إشـــكاليةٍ عميقة، وهي تهديم العسكر لمشـــروع الديمقراطية[١]، وهذا ما أثّر ســـلباً على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة الســـكان الذين يعيشون تحت خطّ الفقر إلى حوالي ٤٢٪ في السنوات الأخيرة[٢].

كمـــا يمكـــن إرجاع ســـبب غيـــاب التنمية الاقتصاديـــة فـــي إفريقيا إلى غيـــاب أحزاب سياســـية فعلية، لأنّ الواقع يؤكد أنّ اســـتقرار النُّظم السياســـية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديّاً أو تعدديّاً، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمـــدت معظم الـــدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد؛ استكمالاً لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرّر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب؛ لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاســـتقلالية، وإنما حافظت على نهج المســـتعمر، وفي الوقت نفسه حقّقت مصالحه بالوكالة.

وفـــي هـــذا الســـياق؛ يمكن الإشـــارة إلى طبيعة الأنظمة السياســـية الهجينة التي تحكم الـــدول الإفريقية، حيث لم تعـــد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تمّ تبنّي حيلة تعديل الدســـتور للاســـتمرار في الحكم، إضافةً إلى تزوير الانتخابات وتعديل النُّظم الانتخابية وفق مـــا يتلاءم مع طموحات القـــادة والنّخب، وهذا ما يســـتدعي تجديد نمط الثقافة الســـلطوية، وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجســـيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤ – العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إنّ أكبر معيقـــات «التنمية الاقتصادية» في إفريقيـــا ترتبط بعدم توفّر خريطة اســـتثمارية متكاملة توضّـــح مختلف الأنشـــطة في مجال الاســـتثمار، وكذا ضعف البنيـــة التحتية للقارة الإفريقيـــة، وغيـــاب المنشـــآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحســـينات فـــلا تزال القارة بعيدة عـــن الوضـــع الأمثل، إلـــى جانب عدم الاهتمـــام الكافي بمســـتوى التدريـــب التقني

(١) خيري عبد الـرزاق جاسم: التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، د س ن، على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60552.

(٢) خطاري ولد أحمد ولد أبيه: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد ٠١، العدد ٠٣، جوان ٢٠١٥م، ص١٨٢.

والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهّلة.

إنّ مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنةً ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يُقدّر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي ٤٦٪ من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظراً للتقلبات المناخية؛ فإنّ القارة عرفت انخفاضاً في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ لم تتمكن من توظيف المواطنين، ولا تحسين دخلهم الفرديّ في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثّر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى: غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبنّي مشاريع التنمية الوطنية؛ بما في ذلك استراتيجيات الحدّ من الفقر.

ثانياً: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمطٍ احتلاليٍّ حديث، يتمّ بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا؛ فإنّ إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها؛ بقصد إبقاء دول القارة في استهلاكٍ مستمرٍّ لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أنّ الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية[١].

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتُقدّر بنسبة ٢٪ فقط؛ مقارنةً بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتَيْن تساهمان بـ ١٧٪ و ٥٪ على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية، وهي التي تشكّل نسبة ٦٠٪ من دخلها، إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى ١٥٪ فقط[٢].

وانطلاقاً من ذلك؛ يظهر أنّ كلا العاملَيْن الداخليّ والخارجيّ يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديّاً في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمّقت من أزمة القارة اقتصاديّاً، زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبّب في تفكيك البنية التحتية للدولة، وعطّل نموّها، وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلاً من التصنيع.

المحور الرابع: الجهود الإقليمية والدولية لتنمية إفريقيا:

تعدّ تنمية إفريقيا من الضروريات التي أكدتها معظم التجمّعات والتكتلات الإقليمية، وكذا المؤسّسات والمنظمات الدولية.

أولاً: على المستوى الإقليمي:

١ - منظمة الاتحاد الإفريقي (African Union):

تؤدي دَوْر المنسق والمحفّز للدول الإفريقية؛

(١) الصادق محمود عبد الصادق: «مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية»، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد ٢١، ٢٠١١م، ص٣٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٨٤.

بقصد تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي محاولة الدفع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لدولها من خلال حثّهم على تجسيد الأهداف التنموية للألفية، وهذا ما شكّل أكبر اهتماماتها في مختلف المؤتمرات والاجتماعات.

يعمل الاتحاد الإفريقي وفق خطّة استراتيجية تمتد إلى ٢٠٦٣م، تهدف إلى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقاً من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسّساتها، وإخضاعها للمساءلة. إضافةً إلى تعزيز دَوْر التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعّالة، على المستوى الإقليميّ أو الدولي، إلى جانب المساهمة في بناء السلام العالمي، وجَعْل القارة الإفريقية بحلول عام ٢٠٦٣م قارةً مزدهرةً بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية[١].

٢ - النيباد (Nepad):

هي استراتيجيةٌ لإعادة هيكلة إفريقيا، وتخليصها من التخلّف، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات التي تعيقها، كالفقر والتخلّف والتهميش، تمّ تبنّي هذه الصيغة الاستراتيجية رسميّاً في ٢٠٠١م.

ولتحقيق أهدافها؛ وضعت مجموعة من الإجراءات؛ منها: العمل على مساعدة الوكالات المتخصّصة، ووضع الأطر الخاصّة بتشجيع المنافسة، وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، والشروع في تنمية مؤسّسات وشبكات التدريب لتأهيل اليد العاملة، وتعزيز الشراكة بين القطاع العامّ والخاصّ لجلب المستثمرين.

٣ - تجمّع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC):

ارتبط تكوين هذا التكتل بفترة حكم النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا، وكانت محاولة منه لتحسين صورته، ضمّ في البداية: (جنوب إفريقيا، ليسوتو، سوازيلاند، زيمبابوي وبوتسوانا)، ومن أهدافه: العمل على تعزيز القدرة التنافسية لمؤسّسات التجمّع الاقتصادية، وتخفيف حدّة الفقر والجوع، ورفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة، وتعزيز الأمن والسّلم والاستقرار[٢].

وبفضل الجهود التعاونية تمكّن التجمّع من تحقيق التكامل الإقليمي بين دوله، وتحقيق طموحاتها في مجالات التنمية الاقتصادية، ولكن يبقى الخلل واضحاً جدّاً من حيث التفاوت الاقتصاديّ بين دول المنظمة[٣].

يبدو أنه لا يزال هنالك عملٌ طويلٌ جدّاً ينتظر هذه الهيئات الإقليمية وغيرها من التكتلات الأخرى، حيث لا بدّ لها من تعزيز حجم التكامل والاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ومنه محاولة تجاوز الإطار الشكليّ للتسمية، وتجسيد الأهداف على أرض الواقع؛ عبر تكثيف الجهود وتشارك المصالح.

ثانياً: على المستوى الدولي:

١ - منظمة الأمم المتحدة (United Nations):

بعدما كانت أولوية الأمم المتحدة تخليص إفريقيا من الاستعمار؛ أخذت على عاتقها كذلك إلزامية تنمية القارة الإفريقية، فبعد برنامجها

(١) Agenda 2063, «the Africa we want», Final edition, April 2015, p.p.1,2, Available at : http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063.pdf

(٢) «تجمّع التنمية لدول الجنوب الإفريقي، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد ٨، نوفمبر ٢٠١٣م، ص (٣، ٤)، نقلاً عن: pdf.8/http://www.sis.gov.eg/Newvr/africa/8

(٣) المرجع نفسه، ص٤.

الإنمائـــي للألفية تعمل الآن مـــع بلدان إفريقيا على تحقيق تنمية مستدامة مستقبلاً، بالتنسيق مع مختلف أجهزة القـــارة وتكتلاتها، وفي هذا الإطار كثّفـــت جهودها من أجـــل هيكلة الأمن والسّـــلم الإفريقيّين، وتقليص عـــدد النزاعات والتسوية الســـلمية لها، وتنفيذ الخطّة الشاملة لحقوق الإنســـان في إفريقيا، ومحاولة تحسين الوضع الانتخابي وأنظمة الحكم في دول القارة.

٢ – البنك الدولي (World Bank) :

شـــملت مجالات تركيز البنـــك الدوليّ على رفع الإنتاجية الزراعيـــة، ومجابهة تغيّر المناخ، وتدعيم الدول الهشّـــة والمتأثـــرة بالصراعات، وتشـــجيع تحســـين التعليم، وفي هذا الإطار؛ وافق البنك علـــى تقديم ٩,٣ مليـــارات دولار لتمويل ١٠٩ من مشروعات التنمية في المنطقة الإفريقية للســـنة المالية ٢٠١٦م، من بينها ٦٦٩ مليون دولار من قروض البنك الدوليّ للإنشـــاء والتعمير، و ٨,٧ مليـــارات دولار من ارتباطات المؤسّسة الدولية للتنمية[١].

استنتاجاً ممّا ســـبق؛ يتضح أنّ المبادرة لا تكفي بمفردها مع غياب التزامات قانونية تُجبر المؤسّسات الدولية والدول المانحة على تقديم المســـاعدات الموكلة إليها تجـــاه المجتمعات النامية في إفريقيا، فلو تجسّدت هذه المبادرات فعـــلاً على أرض الواقع؛ لتمكّنت إفريقيا ودولها من التخلّص من مظاهر الفقر.

المحور الخامس: نحو اســـتراتيجيات بديلة لتفعيل التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

إنّ تنمية إفريقيـــا اقتصاديّاً يتطلب تكثيف جهـــود دولهـــا، وتعظيم مصالحهـــم وأهدافهم المشـــتركة، وذلك في ســـبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد ارتأت الباحثة تبنّي المقترحات الآتية:

١ – تحديث البنى السياسية والاقتصادية للدولة:

إنّ الدول الإفريقية بحاجةٍ إلى بيئةٍ سياسيةٍ واقتصاديـــةٍ ملائمة، تتطلب إصـــلاح الأنظمة ومؤسّســـاتها بمـــا يتوائم ومقتضيـــات حاجة المواطنيـــن، وإتاحـــة الفرص لـــكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية، والعمل على تثبيت مبادئ الشفافية والمساءلة والتوزيع العادل للدخل الوطني.

«التنميـــة الاقتصادية» تبدأ من الداخل، من خلال استثمار الموارد والاستفادة منها، ولكن كلّ هذا يتوقف على حنكة وإرادة القادة السياسيّين ونضجهم، بغـــضّ النظر عـــن ديمقراطيتهم أو تســـلّطهم، فاللجوء إلى المؤسّسات الدولية لن يكون الحـــلّ الأمثل لمعالجة داء التخلّف وغياب التنميـــة؛ لأنّ كلّ فاعلٍ دولـــيٍّ يتحرك بناءً على مصلحته وأهدافه.

٢ – توسيع الإنتاج الزراعيّ في إفريقيا:

إنّ الضرورة الملحّة لتطوير إفريقيا تستلزم العثور على طريقةٍ لتوســـيع الإنتـــاج الزراعي؛ لتحقيـــق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من جهة، وتقوية النمـــوّ الاقتصادي من جهةٍ أخرى بزيـــادة الإنتاج الزراعي، خاصّـــةً في دولٍ مثل الصومال، وغيرها من مناطق القارة التي تعاني أزمة نـــدرة الغذاء، فوجود النفـــط والغاز ليس الحلّ الوحيد للتنمية الاقتصادية؛ حيث لا بدّ من تنويع المنتج الداخلي، وكذا الصادرات.

٣ – تعزيز التنوّع الاقتصادي، وخلق فرص العمل:

ويكون بواســـطة الحدّ من عدم المســـاواة والفقـــر، وقلّـــة الفـــرص، ونقـــص الخدمات الأساســـية، باتبـــاع خطوات التحـــول الهيكلي،

(١) التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦م، الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

ويُقصد بـه التغيير في فـرص العمل والإنتاج، وتنويع الاقتصـاد عبر تنويع السـلع المصنّعة، والاعتماد على الصناعات التحويلية، وعدم ربط الاقتصاد الوطنيّ بالمقوّمات الريعية فقط، وهذا ما سيؤدي إلى توزيع عادلٍ وأكثر إنصافاً للدخل.

إضافـةً إلـى ضـرورة تشـجيع التكامل الإقليمي، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة على غرار دولة جنـوب إفريقيا، التي أصبحت من أبرز الاقتصاديات الناشـئة فـي إفريقيا، واليوم تقود وتموّل أنجع التكتلات الاقتصادية (الساداك)، وذلك بفضل: تشجيع الاستثمارات المحليـة والأجنبية، وتوفيـر القروض اللازمة للتنمية الصناعية، والاعتماد على التكنولوجيات المتقدّمة، والاستفادة من أيدي العمل الرخيصة، والتركيز على إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وعدم الاعتماد علـى المعادن فقط، والتحديث الذي جعل منها أكبـر دولة صناعية في القارة، وإدخال إصلاحات في قوانين الاقتصاد؛ لتمكين مختلـف الأعراق في الدولة من المشـاركة في عملية التنمية، والاهتمام بقطاعات السـياحة، وصناعة الإسـمنت، والقطاع البحـري، والتي أصبحت من بين القطاعات الواعدة في الدولة.

كلّ هـذه الإجراءات سـمحت لجنـوب إفريقيا بتحقيق التوافق المجتمعي؛ ممّا مكّنها من بلوغ نموذج الديمقراطية التوافقية سياسيّاً، وهو ما أدى إلى تغيّرٍ ملاحظ في السياسـات الاقتصادية للدولة، ومن ثمّ النجاح في تقليص مسـتوى الفقر، وتحقيق مزيدٍ من التنمية والاستقلالية، وبذلك أصبحت نموذجاً ناجحاً؛ يمكن لبقية الدول الإفريقية الأخرى السير على نهجه.

خاتمة:

وصلـت هذه الورقـة إلى أنّ بلـوغ «التنمية الاقتصادية» يكـون بناءً علـى معطيات داخلية بحتـة، سـواء من حيـث الاسـتثمار أو الوعي أو تطويـر القـدرات، وترجمتها إلى سياسـات فعّالة، تعود بالفائدة علـى دول القارة الإفريقية ككل، فاحتـرام الخصوصيـات الداخلية، وبناء اسـتراتيجيات فعّالة يكون بمعايشة الأوضاع لا بمحـاكاة تجارب تبقى دخيلة علـى واقع البيئة الإفريقية، وفي الوقت نفسه يُعدّ العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصاديـة في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلّص من فخّ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي، ومنافسـة الدول الكبرى؛ لأنّ اهتمـام نخبها ينصبّ على جمـع الأموال، وخدمـة الدول الداعمة لها؛ بدلاً من اسـتغلال الفرص، وتحدّي القيود لبلوغ الأهداف؛ التي يُعدّ الاستقرار الداخلي أهمّ مقومات تحقيقها.

وبالتالي يمكن استنتاج النقاط الآتية:

– يتطلب بناء اقتصادٍ وطنيٍّ متكامل، ومستويات عالية مـن التنميـة الاقتصادية، اهتمـام الدول الإفريقيـة بالدولة بدلاً مـن الديمقراطية، فهذه الأخيرة ما هي إلا شـرطٌ من شروط المؤسّسات المالية العالمية لضمان مداخيلها من القارة.

– لا بدّ من التفكير جليّاً في نماذج ومقاربات واقعية من صلب البيئة الإفريقية؛ لأنّ المسـألة أعمق من اسـتيراد نماذج أو تلقي مسـاعدات دولية، فالأزمة هي أزمة بناء وتقنيات أكثر منها مساعدات.

– القارة الإفريقية اليوم بحاجةٍ ماسةٍ إلى بنى تحتية مطوّرة، ويدٍ عاملةٍ مؤهلة، وخبراء تقنيّين ذوي كفـاءة عالية، يتمتعون بقدرةٍ تسـاعدهم على صياغة برامج ومشـاريع فعلية، فالمحاولة موجودة طبعاً، ولكن التهميش والتجاهل والعجز المالي يقف عائقاً أمـام ترجمة أفكار الأدمغة الإفريقية إلى نماذج عملية ■